العرب
الإثنين 2020/01/06
السنة 42 العدد 11578

حكومة تناقضات للنهوض باقتصاد جزائري متهالك

الأوساط الاقتصادية تشكك في قدرة التشكيل الوزاري على معالجة الأزمات

برنامج حكومي لا يحقق آمال الشعب

اتسع الجدل داخل الأوساط الجزائرية بعد الكشف عن التشكيل الحكومي، حيث اعتبرت الأوساط الاقتصادية أن تشكيلة الحكومة المُعلنة تعكس رؤية اقتصادية وسياسية لا تتماشى مع أولويات البلاد في المرحلة المقبلة.

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - عزّز اختيار الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون لفريقه الحكومي التوجّهات المعلنة للحكومة منذ أشهر، حيث كشفت عن معالم السياسة الاقتصادية التي ستعتمدها البلاد في إطار فتح السوق المحلية للنفط على الشركاء الأجانب، وتفعيل قطاعات الزراعة والتكنولوجيات الرقمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأحدث إعلان مستشار الإعلام في الرئاسة والناطق الرسمي باسمها محند سعيد أوبلعيد، عن استحداث وزارة "الحاضنات"، جدلا واسعا لدى الرأي العام المحلي، بسبب دخول المصطلح لأول مرة للتداول في البلاد.

وتختص وزارة الحاضنات في تكوين الشباب أصحاب المشاريع ويعوّل عليها لقيادة خطط الدولة في خلق القيمة المضافة وتصدير خدماتها للخارج وجلب العملة الصعبة وتوظيف اليد العاملة.

ولكن هذه الخطة اصطدمت بتداخلها في صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة مما خلّف موجة من التساؤلات والمخاوف داخل أوساط الأعمال.

وفي المقابل خيّر الرئيس تبون المنتخب مؤخرا بالجزائر الإبقاء على حقائب وزارية ثقيلة كالنقل والأشغال العمومية والتهيئة، فيما قام بتجزئة وزارات إلى حقائب متعددة، في وقت ترتفع فيه الانتقادات عن جدوى خطاب في تعزيز الحوكمة وترشيد الإنفاق الحكومي.

ولم يستوعب الجزائريون التفريق بين دور التربية التحضيرية للأطفال، وبين التعريف العلمي للمصطلح ودخوله في اختصاصات تكنولوجيا الاتصال.

وأدّى ذلك إلى صدام بين طموحات السلطة في ولوج عوالم متطورة، مقابل مجتمع يرزح تحت أمية إلكترونية كبيرة.

وكان تصنيف جديد لمؤسسة دولية مختصة، قد وضع الجزائر في المرتبة ما قبل الأخيرة في لائحة تتكوّن من 128 دولة في مجال إنترنت الهاتف الجوّال، وضمن الخمسة الأواخر في لائحة تتكون من 178 دولة في مجال إنترنت الهاتف الثابت.

وصرّح مسؤول سابق في وزارة البريد وتكنولوجيا الاتصالات، رفض الكشف عن هويته، لـ"العرب"، بأن "النطق السليم كان يتوجب ذكر الحاضنات التكنولوجية"، لتوضيح الأمر للرأي العام، بما أن الأمر يتعلق بأحد تخصصات التكنولوجيات المذكورة.

وأضاف "استحداث وزارتين منتدبتين للوزارة الأم (البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات الرقمية) يعكس توجه السلطة إلى الخوض في تطوير هذا القطاع المتخلّف".

وحذّر المتحدث من أن "تجرّ المسألة إلى تداخل في الصلاحيات واصطدام في النشاط بين الحاضنات التكنولوجية وبين الوزارة المنتدبة للمؤسسات الناشئة".

وفي ظل تواصل تجاهل وزارة التخطيط، فإن السلطة عادت لبعث وزارة منتدبة للاستشراف والإحصائيات، التي أوكلت للخبير الاقتصادي والوزير السابق بشير مصيطفى، وهو ما وصفه مصدر "العرب" بـ"الارتجال والعشوائية"، بسبب ما أسماه بـ"العودة إلى تصميم الرئيس السابق للحكومة".

وأدان المتحدث على الرئيس عبدالمجيد تبون، تضخيم الطاقم الحكومي إلى 39 حقيبة بين وزير ووزير منتدب وكاتب دولة، وهو التعداد الذي يفوق غالب الحكومات في العالم.

عبدالمجيد تبون يراهن على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة

واعتبر أن هذا العدد لا يعكس الحوكمة الراشدة في تسيير مقدرات الشأن العام، قياسا بما تتطلبه كل حقيبة من إمكانيات بشرية ومادية ولوجستية، في حين تتخبّط البلاد في أزمة خانقة.

ومن جهة أخرى وبما أن السلطة حسمت مسألة قانون المحروقات أسابيع قبل الانتخابات الرئاسية، بشكل يزيح كل إمكانيات تعطيله، فإنها أبقت على وزير الطاقة محمد عرقاب على رأس القطاع.

ويرى خبراء أن هذه الخطوة تهدف إلى تهيئة المناخ أمام الشركاء الأجانب، وإضفاء الاستقرار بعد المراجعات الجذرية التي أدرجت عليه، خاصة في ما يتعلق برفع الأعباء الجبائية والجمركية وزمن الاستكشاف والاستغلال وغيرها من المحفزات.

ورغم محدودية هامش المناورة لحكومة عبدالعزيز جراد، بالنظر إلى الظروف السياسية المحيطة بالبلاد، إذ يرتقب ألا يتجاوز عمرها عاما واحدا، فإنه ينتظر أن تنزل ببرنامجها إلى البرلمان خلال الأيام القليلة المقبلة، أملا في الحصول على تزكية سريعة تسمح لها بمباشرة أعمالها.

وبالنظر إلى إمكانية حلّ المجالس المنتخبة خلال الأشهر القادمة، وتنظيم انتخابات تشريعية ومحلية في غضون العام الجاري أو بدايات العام القادم، فان الأنظار بدأت تتوجه إلى حكومة سياسية تتجاوز الحكومة الحالية الموصوفة بـ"التكنوقراط".

وسيؤدي ذلك إلى تكريس محدودية هامش طاقم عبدالعزيز جراد، ويجعله تحصيل حاصل لتوجهات اقتصادية واجتماعية برمجتها السلطة خلال الأشهر الماضية.

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون، قد ألمح في أول خطاب رسمي إلى معالم برنامجه الاقتصادي والاجتماعي، بالتركيز على النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.

وتحصّل قطاع المؤسسات على وزارتين جديدتين، فضلا عن قطاع الزراعة الذي أفرد له حقيبتان منتدبتان، وهو ما يحيل إلى نموذج زراعي مماثل ذهاب للنموذج الأميركي في الجنوب الصحراوي، بهدف استدراك النقص المسجل في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدّر بنحو مليوني مؤسسة.

ويظهر اعتماد الحكومة على عدد من الخبراء والمختصين في المجالات الاقتصادية، مؤشرا على الطابع التكنوقراطي لحكومة تعول عليها السلطة لاحتواء التوترات الاجتماعية، خاصة في ظل الاختلالات الكبرى التي يعاني منها الاقتصاد المحلي.

ومع ذلك تبقى طبيعة البرنامج الحكومي المنتظر في شقيه الاقتصادي والاجتماعي، محل استفهام قياسا بالتوجهات والرؤى المتضاربة للخبراء المذكورين، فقد سبق لوزير الصناعة لفرحات آيت علي ووزير الاستشراف والإحصاء بشير مصيطفى، أن أدليا بتصريحات متضاربة في لقاءات سابقة مع "العرب"، عن السياسية المالية والصناعية المنتهجة من طرف الحكومات السابقة.

وتلفّ الضبابية البرنامج الحكومي حيث يتساءل الجزائريون عن أولوياتها، هل ستكون في تنفيذ برنامج حكومة الرئيس أم للتصورات التي يحملها الوزراء للاقتصاد المحلي.

وتواجه الجزائر تحديات كبيرة على المدى القريب، بسبب تآكل رصيد النقد الأجنبي إلى حوالي 50 مليار دولار، الأمر الذي يغطي احتياجات أقلّ من سنتين.

ويشكّل استنزاف مخزون العملة الصعبة هاجسا وضغطا على الحكومة وهو ما يبرّر توجّهها إلى فتح مجال الاستكشاف والاستثمار في مجال الطاقة، وحتى الغاز الصخري، رغم الجدل الذي يحيط به من طرف المعارضين.

أسرار اختفاء 75 مليار دولار من البنك المركزي التركي

جان تيومان
كاتب في أحوال تركية

لم يكن احتقان التدهور الاقتصادي في تركيا، الذي بلغ ذروته في الأزمة الاقتصادية الحادة التي عصفت بالبلاد في عام 2018، سوى ذروة تعود جذورها إلى انحدار الاستقرار السياسي، الذي تفجّرت بوادره منذ اندلاع الاحتجاجات المناهضة للحكومة في عام 2013.

ففي مايو 2013، قبيل بدء الاحتجاجات في حديقة غيزي في إسطنبول، بلغ إجمالي احتياطيات العملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي التركي 135 مليار دولار.

وشكّلت الأموال المودعة من قبل المواطنين الأتراك نحو 20 في المئة فقط من إجمالي ذلك المبلغ، ما يعني أن حصة الاحتياطيات التي تم اقتراضها فعليا من المواطنين كانت منخفضة للغاية.

في الأيام الماضية أعلن البنك المركزي أن إجمالي احتياطياته من العملات الأجنبية سوف يرتفع بمقدار 2.9 مليار دولار من خلال زيادة متطلبات الاحتياطات الإلزامية على الودائع، ليصل إجمالي الاحتياطيات إلى نحو 108 مليارات دولار.

ويعني ذلك أن نصف هذه الاحتياطيات الإجمالية سوف يأتي الآن من حسابات إيداع العملات الأجنبية للمواطنين.

وإذا أضفنا نحو 22 مليار دولار من مقايضات العملات المتداولة التي يحتفظ بها البنك المركزي التركي (والتي لم تكن موجودة في عام 2013) إلى ودائع العملات الأجنبية، فإننا سوف نجد أن حوالي 75 مليار دولار، أي ما يعادل 70 في المئة من إجمالي الاحتياطيات، تأتي الآن من موارد غير حكومية.

لذلك، نرى أن احتياطيات العملات الأجنبية في تركيا لم تنخفض فحسب، بل ارتفع حجم الاقتراض المستخدم لتمويل تلك الاحتياطيات بشكل كبير.

خسارة 75 مليار دولار من العملة الصعبة خلال 6 سنوات تدل على أن تركيا أخذت الأموال من جيوب مواطنيها لدعم مواردها المالية

وينبغي هنا أن نتساءل عمّا تقوله لنا هذه الأرقام؟

أولا، لا بد أن نشير إلى أن احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية هي المصدر النهائي للنقد، وأن البنك المركزي هو الصراف. ولذلك فإن خسارة 75 مليار دولار من العملة الصعبة في غضون ست سنوات تدلّ على أن البلاد قد أخذت الأموال من جيوب مواطنيها من أجل دعم مواردها المالية.

ثانياً، أدّت عدة تطورات مهمة إلى هذا التردي في جودة الاحتياطيات.

وتشمل هذه التطورات الهجرة من تركيا وسحب الأجانب لاستثماراتهم من البلاد وإغلاق عدد من الشركات المهمة.

كل هذه التداعيات ناتجة عن الاضطرابات السياسية التي مرّت بها تركيا في السنوات الأخيرة، والتي ترتبط بظهور مشاكل أخرى مثل التضخم والبطالة.

كما أن انخفاض احتياطيات البنك المركزي التركي والتغيير في تركيبتها جاء أيضا بعد أن أعلن مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) أنه سيخفض كمية الدولارات المتداولة في السوق.

لكن ذلك القرار لم يسفر عن تدهور الميزانية العمومية لمجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي أو أيّ من البنوك المركزية الكبرى الأخرى مثلما حدث في تركيا. بل كانت هناك حتى زيادات في حجم العملات الأجنبية التي تحتفظ بها بنوك مركزية عديدة في جميع أنحاء العالم.

يوضح ذلك لنا أن التطوّرات الدولية ليست هي سبب انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي التركي. ونظراً إلى أنّ مصدر المشاكل ليس خارجياً، فإنه لا بد أن يكون محليّا.

ويعني ذلك أن التوترات السياسية وتدهور سيادة القانون وانهيار الديمقراطية في تركيا، كلّفت البلاد ثمنا باهظا. وما يفاقم تداعيات ذلك ويجعله محنة أكبر، هو أن التكاليف الباهظة بالعملة الصعبة أيضا.

معارضة أميركية لتشديد الرسوم على المنتجات الفرنسية

واشنطن - اتسع القلق من تشديد الرسوم الأميركية المرتقب على منتجات فرنسية، خشية اتساع نطاق المواجهة التجارية، وهو لا يقتصر على المنتجين الفرنسيين، بل يشمل أيضا المستهلكين الأميركيين، الذين سبق أن دفعوا ثمن حرب الرسوم الأميركية الصينية.

ويترقب كثيرون سيناريوهات تنفيذ تهديد إدارة الرئيس دونالد ترامب بفرض رسوم مشددة تصل إلى نسبة "100 بالمئة" على منتجات فرنسية تساوي قيمتها 2.4 مليار دولار.

وجاء ذلك ردا على إقرار باريس ضريبة على عوائد عمالقة الإنترنت، وخاصة مجموعة "غافا" التي تضم غوغل وأبل وفيسبوك وأمازون، لتصب واشنطن غضبها على منتجات مثل الشمبانيا وجبنة الروكفور وحقائب اليد ومساحيق التجميل والأواني الخزفية من صنع ليموج وغيرها.

وحدّد الممثل التجاري الأميركي روبرت لايتهايزر مهلة حتى مساء اليوم الاثنين لتلقي اقتراحات خطية من المعنيين بتلك الضرائب، على أن يعقد غدا الثلاثاء اجتماعا علنيا للنظر في طلبات الإعفاء.

وأكدت "جمعية المأكولات الخاصة" وهي منظمة معنية بالقطاع الغذائي تضم أكثر من 3900 عضو في الولايات المتحدة، في تعليق موجه للممثل التجاري، أن "الشركات الصغرى والمتوسطة ستعاقب على امتداد سلسلة التموين" نتيجة تلك الرسوم.

وقدرت عدد المتضررين من بائعي المنتجات الفرنسية في الولايات المتحدة بنحو 14 ألفا، فضلا عن أكثر من عشرين ألف بائع آخر للمواد الغذائية عموما.

ووجهت عشر جمعيات لمستوردي النبيذ الفرنسي رسالة مشتركة إلى مكتب الممثل التجاري الأميركي قدرت فيها خسائر الوظائف في الولايات المتحدة بين 11200 و78600 وظيفة في حال تشديد الرسوم الجمركية.

ولن يدخل الإجراء حيّز التنفيذ قبل منتصف يناير، عند انتهاء فترة المشاورات.

وقال مستورد النبيذ الفرنسي والإيطالي في ولاية كاليفورنيا كيرمت لينش إن الرسوم الجمركية المشددة "ستؤدي إلى إلغاء وظائف ولن يعود بوسع المستهلكين الحصول على منتجات يحبونها ما لم يتحمّلوا زيادة هائلة في الأسعار".

وأضاف أن "المنتجين الأوروبيين لن يعاقبوا بقدر المستهلكين الأميركيين. وفي نهاية المطاف، الخاسر سيكون المستهلك والشركات الأميركية". وقد امتنعت شركات الإنترنت الكبرى عن التنديد بهذه الرسوم الجمركية المشددة. وقالت جمعية "كمبيوتر أند كوميونيكيشنز إندستري" التي تضم فيسبوك وأمازون وغوغل، إن "تحرك فرنسا يستوجب ردا موازيا ومتناسبا من قبل الولايات المتحدة".

شركة كيرمت لينش:
المستهلكون الأميركيون سوف يتحملون زيادة هائلة في الأسعار
KERMIT LYNCH WINE MERCHANT

النبيذ الفرنسي في مرمى النيران

وأضافت أنه "إذا كان من الضروري إدخال تعديلات على الضرائب الدولية على الاقتصاد الرقمي، فينبغي القيام بذلك في إطار آلية متعددة الأطراف في منظمة والتعاون الاقتصادي والتنمية".

وكانت الحكومة الفرنسية قد أقرت في نهاية 2018 ضريبة عرفت باسم "غافا" بنسبة 3 بالمئة على إيرادات شركات الإنترنت المتعددة الأطراف التي تحققها في فرنسا بهدف تحقيق العدالة الضريبية.

وتعتزم كندا أيضا فرض ضرائب على عمالقة الإنترنت، لكنها ستنتظر قرار منظمة والتعاون الاقتصادي والتنمية، التي ستصدر تقريرا حول هذه المسألة خلال الصيف.

وأعلن وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير في منتصف ديسمبر أن "التهديد بعقوبات أميركية غير مقبول... ونحن مستعدون إن اقتضت الحاجة إلى الرد على المستوى الأوروبي".

وإذا نفّذت واشنطن وعيدها، فستكون ثاني عقوبات جمركية أميركية على فرنسا، بعد رسوم مشددة فرضتها إدارة ترامب في أكتوبر في سياق معركة قانونية طويلة بشأن المساعدات الممنوحة لشركة إيرباص، وبلغت 10 بالمئة على الطائرات الأوروبية و25 بالمئة على منتجات غذائية من الاتحاد الأوروبي بينها نبيذ فرنسي.